ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تداعيات استخدام حق النقض الفيتو على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان

إعداد
على محمد

تحرير
شريف عبد الحميد

www.maatpeace.org

مقدمة

يُعد احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد مقصداً من مقاصد الأمم المتحدة التي وردت في ميثاقها وحظيت هذه الحقوق بالحماية الكاملة من قبل الأمم المتحدة التي عملت على تطوير أشكال هذه الحماية بين الحين والآخر، سواء كان ذلك عن طريق تشريع عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أو من خلال إنشاء أجهزة مختصة لمراقبة ومتابعة الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقيات. ومع ذلك في كثير من الأحيان يقف تعسف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في استعمال ما يُعرف بحق النقض "الفيتو" ضد تحقيق هذه الغاية وهو ما ينجم عنه انتهاك لبعض حقوق الإنسان الأساسية، ويدفع بعض الدول لارتكاب مزيد من الانتهاكات في ظل ضمان عدم الخضوع للمساءلة وفي حالة إفلات كامل من العقاب[1].

وكان لاستخدام هذا الحق تداعيات سلبية على عدد هائل من المدنيين في دول منطقة الشرق الأوسط وفي مناطق أخري، لاسيما عندما يستخدم هذا الحق في منع تمرير المساعدات الإنسانية إلي الدول التي تعيش أزمات طارئة، وما يترتب عليها من كوارث وانتهاكات لحقوق الإنسان وفي مقدمتهم انتهاك الحق في الحياة، بالإضافة إلى استعمال هذا الحق من قبل الدول الخمسة الكبرى دائمي العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الامريكية - الصين - بريطانيا - روسيا - فرنسا) لتعطيل وقف إطلاق النار أو الوصول لهدنة إنسانية في بعض المناطق مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وهو ما يترتب عليه مزيد من الضحايا من السكان المدنيين الأبرياء. وعلي الرغم من دعاوي إصلاح هذا النظام المعيب في مجلس الأمن التي تتمثل في عدم استخدام هذا الحق في الجرائم الجسيمة والتي ترقي إلى جرائم حرب، وبرغم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "متحدون من أجل السلام" والذي أنطوي علي منح الجمعية العامة فرصة إصدار قرارات في الحالة التي يفشل فيها مجلس الأمن في ذلك عند استخدام احد الدول دائمي العضوية لحق النقض الفيتو، غير إن هذه الدعاوي في الغالب ما تصطدم برفض الأعضاء الخمسة الدائمين، كما إنه في الحالات التي قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ مسار بديل لم تلق آذان صاغية من المجتمع الدولي[2].

---

[1] حق النقض " الفيتو " هو حق مُنح للخمس الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن، ويحتاج صدور أي قرار من قبل مجلس الأمن إلى موافقة تسعة أعضاء بالمجلس المكون من 15 دولة دون استخدام أي من الدول الخمس الدائمة العضوية وهم: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين- لحق النقض (الفيتو).

[2] أنظر القرار رقم 377، متحدون من أجل السلام، الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرابط التالي:https://bit.ly/3bGSRR4

بناءً علي ما تقدم، تركز مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** في هذا التقرير على استخدام حق النقض "الفيتو" في سياق انتهاك حقوق الإنسان لشعوب بعض الدول بالتركيز علي الحالات التي استعملت فيها كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين هذا الحق والتي تقارب "61" مرة فقط فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو في سوريا من قبل روسيا والصين، في ظل ما ينطوي علي استخدام هذا الحق من عدم وجود ضمانات حقيقية لحماية المدنيين من الانتهاكات المتتالية الذين يتعرضون إليها، والمساهمة في اتساع فجوة الإفلات من العقاب وعدم ضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات والتي قد يرقي بعضها إلي درجة الجرائم ضد الإنسانية.

آثر استخدام حق الفيتو في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان

يُعد احترام وتعزيز حقوق الإنسان مقصداً من مقاصد الأمم المتحدة، وقد كفلت الصكوك والاتفاقيات الدولية حقوق الإنسان الأساسية، برعاية سامية من الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، غير إن تعسف الدول الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن المشار إليهم أعلاه، في استعمال حق النقض الفيتو حال دون تحقيق هذه المقاصد، والأكثر من ذلك إنه ساعد في انتهاك حقوق المدنيين في أكثر من دولة سوف نذكرهم لاحقا، ونجم عن تدخل تلك الدول التي تملك حق النقض " الفيتو" في أحيان كثيرة استمرار الحرب وانتهاك حقوق المدنيين، كما في حالة استخدام الفيتو الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويوضح الشكل رقم (1) أدناه عدد المرات التي استخدمت فيها الدول دائمي العضوية حق النقض الفيتو منذ استخدام هذا الحق لأول مرة حتي نهاية ديسمبر عام 2020

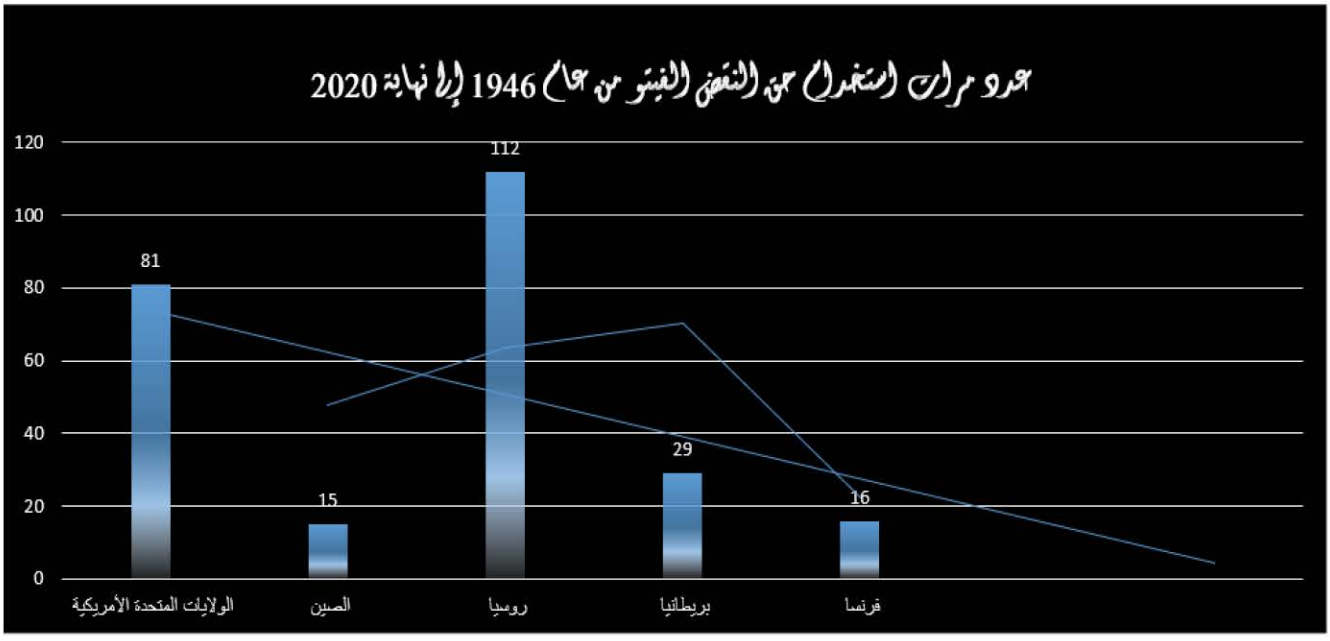

الشكل رقم 1: مرات استخدام الفيتو من قبل الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن

يتضح من الشكل أعلاه، إن روسيا أكثر الدول التي استخدمت حق النقض الفيتو منذ أن حازت الدول الخمسة الأعضاء في مجلس الأمن الأحقية في استعمال هذا الحق وحتي نهاية ديسمبر لعام 2020 بنحو 112 مرة، وجاءت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بما يصل إلي 81 مرة، طيف واسع من استخدام الولايات المتحدة لهذا الحق كان لتعطيل قرارات تدين انتهاكات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو تحويل جرائمها للمحكمة الجنائية الدولية أو إيقاف الاستيطان غير المشروع في القدس والضفة الغربية، وتأتي بريطانيا كثالث دولة استخدمت هذا الحق بما يصل إلي 29 مرة، وبعد ذلك فرنسا بنحو 16 مرة، وفي الأخير الصين التي استخدمت هذا الحق 15 مرة، من بينها 10 مرات منذ بداية الصراع في الأراضي السورية وحتي نهاية عام 2020 بشكل مزدوج مع روسيا فيما يتعلق الصراع في الأراضي السورية، ومرتين في الفترة من 2007 حتي فبراير 2021 فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في ميانمار كما سيتضح في الشكل التالي أدناه.

استخدام الفيتو من قبل الدول دائمي العضوية في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان وحماية المدنيين

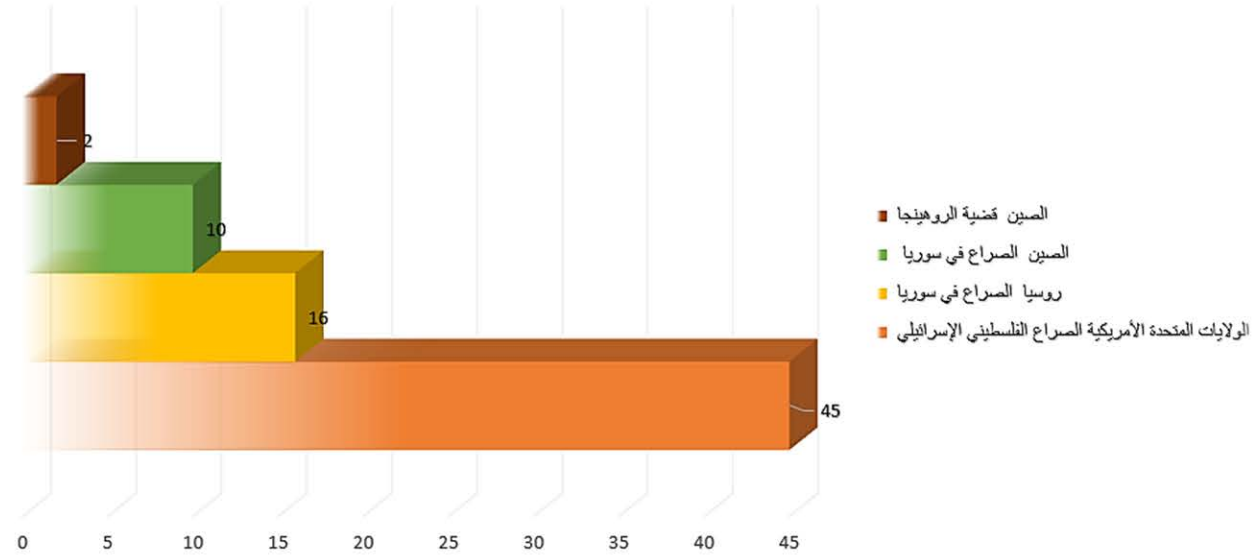

الشكل رقم 2: استخدام الفيتو في قضايا حقوق الإنسان وحماية المدنيين

يتضح من خلال الشكل السابق إن الولايات المتحدة أكثر من استخدم حق الفيتو في قضايا تخص حقوق المدنيين، حيث عطل الفيتو الأمريكي إدانة إسرائيل 45 مرة في قضايا مختلفة كانتهاك حقوق المدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية وإيقاف الاستيطان في القدس وفي باقي المناطق الفلسطينية، أما روسيا فاستخدمت هذا الحق 16 مرة فيما يتعلق بالأزمة السورية وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلي المدنيين في سوريا، أو إحالة جرائم الحرب في سوريا للمحكمة الجنائية الدولية، في الفترة من 4 أكتوبر 2011، حتي أكتوبر 2020 استخدمت الصين هذا الحق 10 مرات بشكل مزدوج مع روسيا فيما يخص نفس القضايا السابقة، واستخدمته مرتين فيما يخص الأوضاع في ميانمار لاسيما الإبادة العرقية لأقلية

الروهينجا واستخدمت هذا الحق 4 مرات أخريين في مسائل أخري مختلفة كالأوضاع في الشرق الأوسط بشكل عام والأوضاع في فينزويلا.
وبعد أن استعرضنا عدد المرات التي استخدمت فيها الدول دائمي العضوية في مجلس الامن حق النقض الفيتو، نركز علي الدول التي تعسفت في استعمال هذا الحق لاسيما في العقد الأخير وهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وهو ما ترتب عليه طيف واسع من الانتهاكات ضد المدنيين، بما يتعارض مع الحماية المكفولة لهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي.

الفيتو في سياق انتهاك حقوق المدنيين في الأراضي الفلسطينية

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو نحو 45 مرة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي كل هذه المرات كان استعمال هذا الحق أما لمنع وقف إطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية أو لمنع صدور قرار يدين الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الإنسان سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية مثل التوسع في الاستيطان أو التهجير القسري للسكان. وفي أحدث استخدام لحق النقض الفيتو من قبل الولايات المتحدة لإضفاء شرعية على انتهاكات القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الغارات الجوية التي ينفذها الطيران الحربي الإسرائيلي والتي تطال في معظمها أهداف مدنية يحظر استهدافها بموجب القانون الإنساني الدولي. لوحت الولايات المتحدة باستخدام "الفيتو" في 16 مايو 2021 من أجل منع تمرير مشروع قرار من قبل مجلس الأمن الداعي إلى وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية بل أعاقت تهديدات الولايات المتحدة صدور بيان يطالب بوقف إطلاق النار أيضا حفاظاً على حياة المدنيين والضحايا في صفوف النساء والأطفال بصفة خاصة[3].
ومنذ بداية القصف الجوي الإسرائيلي على غزة في 10 مايو 2021، اجتمع مجلس الأمن في أربع جلسات طارئة لمناقشة مقترح يدعو لوقف إطلاق النار من الجانبين، ويدين الانتهاكات ضد الأهداف المدنية، في الأربع جلسات اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاريع قرارات مقدمة من الصين، تونس، النرويج، بل الأكثر من ذلك إن الولايات المتحدة أوضحت إنها لا تعتقد بإن إصدار بيان مشترك من قبل مجلس الأمن قد يترتب عليه تخفيض التصعيد، وهو ما أعطي مشروعية أكبر للحكومة الإسرائيلية للتوسع في ضرباتها الجوية على قطاع غزة.

وشرعت القوات الإسرائيلية، منذ أن لوحت المندوبة الأمريكية لدي الأمم المتحدة "ليندا توماس" بإن الولايات المتحدة ستقف ضد أي مشروع يُدين إسرائيل في مجلس الأمن

[3] إدارة بيدين في مجلس الأمن الدولي: لا جديد تحت الشمس، القدس العربي، 17 مايو 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3hEqaI0

بتكثيف الغارات الجوية علي المدنيين في قطاع غزة[4]، وقد راح ضحية القصف الجوي الإسرائيلي حتي يوم 18 مايو 2021، ما يقرب من 220 من المدنيين الفلسطينيين من بينهم 65 طفلاً و40 امرأة، وما يربو على 1600 من المصابين الأكثرية منهم من المدنيين فيما يرجح إن عدد القتلى والمصابين أعلي من ذلك بكثير بسبب عدم تمكن فرق الإغاثة والفرق الطبية من انتشال القتلى من تحت أنقاض المباني التي دُمرت بسبب الحرب الجارية والقصف الجوي للقوات الإسرائيلية.

وفي سياق متصل دُمرت منازل 2500 شخص من المدنيين، وأصبح نتيجة لهذا القصف 51 ألف شخص يحتاجون لمساعدات طارئة في حين إن 38 ألف نزحوا داخليا اضطروا للفرار من القصف على الأعيان المدنية في غزة[5].

ومن الواضح إن الولايات المتحدة تدافع عن دولة لا تتحاشي قصف المدنيين والأعيان المدنية وفي مقدمتهم النساء والأطفال والمستشفيات وأكبر مثال علي ذلك، إن الغارات الإسرائيلية استهدفت متعمدة مناطق لا تضم أهدافاً عسكرية للفصائل الفلسطينية في غزة، فكان الجيش الإسرائيلي قد وجه تحذيراً لوسائل الإعلام ووكالات الأنباء الدولية والإقليمية والتي تأخذ من برج الجلاء في غزة مكاتباً لها، قبل أن تدمر القوات الإسرائيلية البرج بالكامل في 15 مايو 2021، وهو مبنى شاهق الارتفاع مؤلف من 11 طابقا كان يضم مكاتب وسائل إعلام دولية ومحلية متعددة، إضافة إلى شقق سكنية يملكها مدنيين ومكاتب محامين.

وفي 15 مايو 2021 أيضا طالبت إسرائيل بإخلاء برج القاهرة في حي تل الهوى في قطاع غزة تمهيداً لضربه، قبل أن تقدم على ذلك بالفعل وهو ما ترتب عليه نزوح السكان المدنيين من قاطني البرج وتزعم الحكومة الإسرائيلية إنها تستهدف عناصر مسلحة من حركة حماس غير إن الواقع والقصف الجوي للأبراج المدنية يناقض ما تدعيه الحكومة الإسرائيلية،[6] فالهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة التي بدأت في 10 مايو 2021 دمرت وفقا لمنظمة الصحة العالمية ما يقرب علي 18 مستشفى وعيادة، وهو ما نجم عنه نفاد ما يقرب من نصف الأدوية الأساسية التي يحتاجها القطاع الذي يسكنه أكثر من مليوني فلسطيني[7].

ولا يكاد يخرج مشروع قرار من مجلس الأمن يُدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا ويواجه "بفيتو أمريكي" يعرقل هذا القرار، حتي وإن كان مشروع القرار يتعلق بموظفي الأمم المتحدة العاملين في الأراضي الفلسطينية، فعندما قدمت سوريا من قبل مشروعاً يدين استهداف إسرائيل لموظفين إغاثة تابعين للأمم المتحدة في مخيم

---

[4] مندوبة أمريكا بالأمم المتحدة: إصدار إعلانًا من مجلس الأمن لن يساهم في خفض العنف، مصراوي، 18 مايو 2021، على الربط التالي:

[5] الأمم المتحدة: نزوح أكثر من 38 ألف فلسطيني من منازلهم بسبب الغارات الإسرائيلية على غزة، روسيا اليوم، 17 مايو 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3ovQsxD

[6] إسرائيل تطلب إخلاء «برج القاهرة» تمهيدا لضربه في غزة، المصري اليوم، 15 مايو 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3u2Aaxr

[7] إضراب عام فلسطيني | مصر تخصص نصف مليار دولار لإعادة إعمار غزة | بيدين يوافق على بيع أسلحة عالية الدقة لإسرائيل، مدي مصر، 18 مايو 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3ypAY2C

جنين للاجئين، اعتبرت الولايات المتحدة الواقعة لا ترقي لإدانة إسـرائيل، مشـروع القرار التي تضمن قيام إسرائيل "بالتدمير المتعمد" لمستودع مواد غذائية تابع لبرنامج الأغذية العالمي في بيت لاهيا في الأراضـي الفلسـطينية المحتلةK ما نجم عنه هدر 537 طنا من الإمدادات الغذائية المقدمة من دول مانحة بهدف توزيعها على فلسـطينيين في حاجة للمسـاعدات الإنسـانية. كما طالب بالتطبيق الكامل للالتزامات المفروضـة على إسـرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. كما طالبها بالامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة غير المتناسبة مع حجم التهديد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا المشـروع نقضـته الولايات المتحدة بدعوي إن من يتبنون مشـروع القرار لا يأبهون بسـلامة موظفي الأمم المتحدة مثلما يسـعون إلى إدانة الحكومة الإسـرائيلية، وهو منطق مسـتغرب للغاية، لكنه الحجة الدائمة التي تسـتخدمها الولايات المتحدة لتبرير موقفها من الانتهاكات الإسـرائيلية عندما تسـتخدم "الفيتو" في مجلس الأمن ضـد أي قرارات تُدين إسرائيل[8].

أما إسـرائيل وبتعمدها عدم التمييز بين المقاتلين في حركة حماس والحركات الفلسـطينية الأخرى وبين المدنيين تكون قوات الاحتلال قد انتهكت أحد أهم المبادئ الأساسية في قوانين الحروب وهو ضرورة اقتصار الغارات الجوية على الأهداف العسكرية فحسب، ما يؤكد إن ما تقوم به إسـرائيل من اسـتخدام للقوة الغاشـمة والتي يروح ضـحيتها مدنيين يوما تلو الآخر ترقي إلى جرائم حرب، وهو ما يتطلب تحويل هذه الانتهاكات إلى الجنائية الدولية للتحقيق فيها علي وجه السـرعة غير إن الحماية التي توفرها الولايات المتحدة لإسـرائيل فيما يتعلق بانتهاكاتها المسـتمرة في الأراضـي الفلسـطينية المحتلة تجعلها تظن إنها بمعزل عن المسـاءلة، وهو ما يدفعها إلي ارتكاب مزيد من الجرائم الخطيرة ضـد حقوق الإنسـان علي مرأي ومسمع من المجتمع الدولي.

الفيتو الروسي يحجب المساعدات الإنسانية عن المدنيين في سوريا

يحتاج ما يربو على 13.4 مليون شـخص في سـوريا إلى مسـاعدات إنسـانية خلال العام 2021، بزيادة قدرها 20% عن الأفراد الذين كانوا يحتاجون هذه المساعدات في عام 2020 وفقا للأمم المتحدة[9]. وقد سـاهم في تضـاعف هذا العدد الهائل من البشـر المحرمون من أبسـط حقوقهم المتمثلة في تلقي المساعدات الطارئة للبقاء على قد الحياة، وقوف روسيا والصين ضـد آلية أوجدتها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسـانية لتمرير المسـاعدات الإنسـانية في سـوريا، واسـتخدمت روسـيا حق الفيتو ما يصـل إلي 16 مرة، في الفترة من 4 أكتوبر 2011 حتي 10 أكتوبر 2020، فيما يخص تطورات الأوضـاع في سـوريا من بينها 10 مرات صـوتت الصـين

[8] الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار يدين الممارسات الإسرائيلية، أخبار الأمم المتحدة، 23 ديسمبر 2002، على الرابط التالي: https://bit.ly/3hJ6YJc

[9] 13.4 مليون سوري يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، الشبكة الدولية لحقوق الإنسان والبيئة، 7 أبريل 2021، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3ovKVHt

بجانب روسيا بشكل مشترك، وفي هذا السياق سنركز علي وجه التحديد علي استخدام الفيتو الروسي لمنع تمرير المساعدات الإنسانية عبر الحدود المشتركة بين سوريا والدول المجاورة[10]. حيث استخدمت الدولتان المذكورين حق النقض "الفيتو" ثلاث مرات من أجل منع تمرير المساعدات الإنسانية التي تخدم أكثر من 4 مليون من النازحين داخليا في سوريا وفقا لتقارير حقوقية[11].

وفي 7 يوليو 2020، رفضت روسيا بجانب الصين مشروع قرار مقدم من المانيا وبلجيكا يطلب من الدول الأعضاء تمديد الإجراءات التي أقروها في الفقرتين الثانية والثالثة من القرار 2165 لعام 2014، لمدة عام أخر وحتى 10 يوليو 2021[12] ونصت الفقرة الثانية من مشروع القرار على السماح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاءها باستخدام الطرق عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية باب السلام وباب الهوى واليعربية إضافة إلى المعابر الأخرى التي تستخدمها من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بما في ذلك الأدوية الصحية واللوازم الطبية إلى الأشخاص الأكثر احتياجا في كافة أنحاء سوريا من خلال طرق أقصر مع إبلاغ السلطات السورية وتحقيقا لهذا الغاية ضرورة استخدام جميع المعابر الحدودية بشكل أكثر كفاءة لصالح أغراض العمليات الإنسانية[13]

أما الفقرة الثالثة من مشروع القرار، فنصت علي أن ينشئ تحت سلطة الأمين العام للأمم المتحدة آلية للرصد تقوم بموافقة البلدان المعنية المجاورة لسورية بمراقبة تحميل جميع شحنات الإغاثة الإنسانية التي ترسلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون في مرافق الأمم المتحدة ذات الصلة ومراقبة فتح أي شحنة منها بعد ذلك من قبل سلطات الجمارك للبلدان المعنية المجاورة من أجل المرور إلي سوريا عبر المعابر الحدودية باب السلام وباب الهوي واليعربية والرمثا مع إخطار الأمم المتحدة للسلطات السورية من أجل تأكيد الطابع الإنساني لشحنات الإغاثة[14]، غير إن مشروع القرار الذي حظي بتأييد 13 عضواً من أعضاء مجلس الامن، لم يُعتمد نظراً لاستخدام روسيا والصين حق النقض "الفيتو " ضد مشروع القرار[15]. وتلاحظ مؤسسة ماعت إنه كلما استخدم حق النقض الفيتو لفرض قيود على المساعدات الإنسانية في سوريا كلما تدهورت الحالة الإنسانية

---

[10] في ذكرى "الفيتو" الأول.. كيف دعم سلاح روسيا الأقوى الأسد؟، سوريا، 15 أكتوبر 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/3hSNcv9

[11] تقرير: 16 فيتو روسياً-صينياً ساهم بقتل ربع مليون سوري، تلفزيون سوريا، 17 يوليو 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/2RoNfnz

[12] رسالة مؤرخة 7 تموز/ يوليه 2020 موجهة إلي الأمين العام للأمم المتحدة، والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن، 7 يوليو 2020، على الرابط التالي:https://undocs.org/ar/S/2020/657

[13] القرار 2165 لعام 2014، مجلس الأمن، ص 4، على الرابط التالي:https://undocs.org/ar/S/RES/2165 (2014)

[14] المرجع السابق

[15] مرجع سبق ذكره، على الرابط التالي:https://undocs.org/ar/S/2020/657

للمدنيين لاسيما في المناطق الأكثر احتياجاً، وكلما ارتفع عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين وصل عددهم في سوريا لأكثر من 12 مليون وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة[16].

وفي ديسمبر 2019، تنافست الدول الخمس الكبرى التي تملك حق النقض الفيتو على رفض مشاريع قرار لتمرير المساعدات الإنسانية إلى سوريا. متناسية أي حقوق للمدنيين الذين يعيشون في تلك الدولة، فمن ناحية رفضت روسيا والصين مشروع قرار مقدم من ألمانيا وبلجيكا والكويت لتمرير مساعدات عبر نقاط حدودية عراقية، أسقطته روسيا والصين نتيجة لاستخدام حق النقض الفيتو. ومن ناحية أخري لم يحصل مشروع قرار مقدم من روسيا على لأغلبية في نفس الجلسة لمجلس الأمن لتمرير مساعدات عبر نقاط حدودية تركية، حيث أيد مشروع القرار الروسي خمسة أعضاء وعارضه ستة بينما امتنعت أربع دول عن التصويت.[17] ويتضح إسقاط مشروعين القرارات السابقين في مجلس الأمن، إن تغليب الاعتبارات السياسية يبقي مقدم علي الاعتبارات الإنسانية في مناطق النزاعات المسلحة، فإذا كان هناك نية للنظر بعين الاعتبار للمتضررين من وقف المساعدات الإنسانية كان اجدر بتلك الدول الاتفاق علي آلية تقبلها جميع الدول وتكون برعاية واشراف للأمم المتحدة تساهم ولو بقدر ضئيل من التخفيف من معاناة المدنيين في سوريا.

وفي سبتمبر 2019، استخدمت روسيا والصين أيضا حق النقض"الفيتو" ضد مشروع قرار مقدم لوقف إطلاق النار في محافظة أدلب شمال غرب سوريا التي يعيش فيها نحو 3 مليون سوري من بينهم مليون طفل ورغم إن القرار كان يتضمن عبارة "استثناء الإجراءات ضد الإرهاب شريطة احترام القانون الدولي" إلا أن الدولتين رفضا هذه المشروع وهو ما ترتب عليه وقوع مزيد من الضحايا المدنيين وقصف لطيف واسع من المستشفيات والمدارس والأعيان المدنية بسبب أعمال القتال بين الجيش السوري وبين الفصائل المعارضة، **ووفقا لتقديرات حقوقية فإنه بين الفيتو الأول الذي استخدمته روسيا في سوريا والفيتو الأخير فإن عدد القتلى ارتفع من 2700 إلى أكثر من نصف مليون سوري**، فيما تحول نحو نصف السوريين إلى لاجئين أو مشردين داخليا، وباتت سوريا في مصاف الدول الهشة التي ترتع فيها المليشيات والجماعات المتطرفة[18].

ويتنافى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين المدنيين مع مبادئ وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقد يرقي هذا التصرف الذي يدفع نحو حرمان المدنيين من المساعدات الطارئة إلى جرائم حرب. ووفقا لملاحظات محكمة

---

[16] الأمم المتحدة: 12,4 مليون سوري يعانون انعدام الأمن الغذائي، روسيا اليوم، 13 فبراير 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/2T6GTJX

[17] مجلس الأمن: فيتو روسي-صيني ضد مشروع قرار لإرسال مساعدات لسوريا، فرنسا 24، 20 ديسمبر 2019، على الرابط التالي: https://bit.ly/3v90KGC

[18] سوريا: روسيا والصين تستخدمان حق الفيتو ضد مشروع قرار لوقف إطلاق النار في إدلب، فرنسا 24، 19 سبتمبر 2019، على الرابط التالي: https://bit.ly/3oAlSmn

العدل الدولية فإن الحماية المكفولة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للمدنيين تسري في أوقات الحروب أيضا بما يشمل عدم حرمان الفرد تعسفيا من حقه في الحياة إبان الأعمال العدائية ويقصد بالعلاقة بين المساعدات الإنسانية وبين الحق في الحياة إن الواجبات المنوط بأطراف أي نزاع في هذا الصدد تمنح جميع ضحايا النزاعات الحق في تلقي المساعدات الإنسانية التي يقدمها طرف ثالث. وعليه فإن الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية هو حق ملاصق للحق في الحصول على الحياة وهو أساس حقوق الإنسان الأساسية والتي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فيما تقتصر التزامات الدول وأطراف النزاع الأخرى على الالتزام بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية ومرورها وتوزيعها على نحو عادل، وهو الالتزامات التي تقيدها روسيا والصين في روسيا باستخدامهم لحق النقض الفيتو.

الروهينجا ضحايا الفيتو الصيني

مثلما استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لصالح إسرائيل، واستخدمت روسيا نفس الحق في مجلس الأمن لصالح سوريا، استخدمت الصين هذا الفيتو من أجل الدفاع عن انتهاكات ماينمار ضد مسلمي الروهينجا في ولاية راخين، ففي 3 فبراير 2021، منعت الصين استصدار بيان من قبل مجلس الأمن يُدين الانقلاب العسكري في ماينمار بعد أن هددت باستخدام حق النقض الفيتو إذا تمت إدانة حليفتها ماينمار في بيان مشترك يصدر عن مجلس الأمن[19]، ولم تكن المرة الاولي التي تتدخل الصين في مجلس الأمن لمنع صدور بيان يُدين ماينمار لاسيما ضد انتهاكات حقوق الإنسان التي واجهه الروهينجا من قبل حكومة ماينمار، هذه الانتهاكات التي ترقي إلي مستوي "الإبادة الجماعية" فشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراء يُثني الحكومة في بورما عن التراجع عنها، هذه الحماية التي توفرها الصين لماينمار ساهمت وفقا لتقارير حقوقية في الإفلات من العقاب وزيادة الممارسات التعسفية ضد الأقلية المسلمة المذكورة في ماينمار. وكذا فإن هذه الحماية دفعت أفراد الروهينجا في ولاية راخين إلى الفرار حيث ترتفع وتيرة الانتهاكات والتي تتضمن جرائم الاغتصاب والقتل خارج نطاق القانون بالإضافة إلى ارتفاع عدد اللاجئين إلى بلاد مجاورة لاسيما بنجلاديش والبالغ عددهم نحو 750 ألف[20].

ولا تجزم مؤسسة ماعت إن عدم استعمال "الفيتو الصيني" ضد القرارات التي تدين انتهاكات حقوق الإنسان في ماينمار سوف تنتهي هذه الانتهاكات لكن يتراءى للمؤسسة انه علي

[19] Myanmar coup: China blocks UN condemnation as protest grows, BBC, 3 February2021, Available at the following link: https://bbc.in/3wepXPQ

[20] أقلية الروهينغا المسلمة بين مطرقة العسكر وسندان الحكم المدني، D.W، 13 فبراير 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/2Qzweq9

الأقل فإن إدراك حكومة ماينمار إنها غير محمية علي الصـــعيد الدولي قد يخفض من هذه الانتهاكات إلي حدها الأدنى، لاســيما أنه اتضــح بما لا يدع مجالا للشــك إنه كلما ادركت دولة من الدول المشمولة بالتقرير إن هناك غطاء دولي يبرر تصرفاتها غير المشروعة لاسيما ضد حقوق الإنسان كلما ارتفعت وتيرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنسـاني. حيث إن الإفلات من العقاب وضـمان عدم المسـاءلة يعطي ضـمانة لتلك الدول بإنه في كل الأحوال لا يمكن ان تُحاسب على هذه الانتهاكات.

الاستنتاجات والتوصيات

مما سبق يتضح إن الاستخدام التعسفي لحق النقض الفيتو من قبل الدول الخمسة الكبرى دائمي العضــوية في مجلس الأمن ينطوي عليه طيف واســع من الانتهاكات التي تتعارض وحقوق الإنسان الأساسية ومن بين هذه الحقوق ما يلي:

انتهاك الحق في الحياة: حيث يترتب على اسـتخدام حق النقض الفيتو من قبل الدول دائمي العضـوية في مجلس الأمن لصـالح حلفاءها من الدول لاسـيما في دول النزاعات المسـلحة التوســع من قبل الحكومات في اســتهداف المدنيين بذريعة الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب، وفي سياق آخر فإن عدم السماح بتمرير المساعدات الإنسانية يهدد ببقاء السكان على قيد الحياة، نظراً لنقص مقومات الحياة الأســاســية وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع.

الإفلات من العقاب: يُلاحظ إنه كلما اســتُخدم الفيتو لصــالح دولة من الدول المشــمولة بالتقرير كلما ارتفعت وتيرة الانتهاكات والممارسـات التعسـفية من قبل هذه الدولة لاسـيما في حالتي إســرائيل في الأراضــي الفلســطينية المحتلة وفي حالة ماينمار ضــد مســلمي الروهينجا.

اتساع وتيرة الانتهاكات: يُلاحظ إنه كلما منح مجلس الأمن من قبل أحد الأعضاء الدائمين مشــروعية لبعض الدول علي تصــرفاتها كلما صــاحب ذلك انتهاكات خطيرة ضــد حقوق الإنسان لاسيما العنف الجنسي والنزوح الداخلي والاختفاء القسري والتعذيب في السجون وغيرها من الانتهاكات التي تتنافي مع الاتفاقيات والصكوك الدولية.

توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالآتي:

إلي المجتمع الدولي

- وضع مدونة سلوك من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يحد من استخدام حق النقض الفيتو في قضايا محددة، مثل الجرائم التي تنطوي على انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان وجرائم التطهير العرقي والإبادة الجماعية، ومشاريع القرار المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية في المناطق المتضررة.
- ضرورة هيكلة مجلس الأمن الدولي والبحث في قضية العضوية الدائمة التي يجب أن يكون المعيار الرئيسي فيها هو مقدار ما قدمت هذه الدولة في خدمة الإنسانية والقانون الدولي والدفاع عن حقوق الإنسان.

إلي دول روسيا والصين والولايات المتحدة

- التوقف الفوري عن الاستخدام التعسفي لحق النقض الفيتو لاسيما ضد تمرير المساعدات الإنسانية عبر نقاط الحدود خاصة في حالة الفيتو الروسي، وفي إعطاء مشروعية لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حالة " فيتو الولايات المتحدة الأمريكية.

إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة

- ضرورة إعادة العمل بالقرار رقم 377 المعنون بـ 'متحدون من أجل السلام' والذي تستخدمه الجمعية العامة للأمم المتحدة ردًا على استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن باعتباره القرار الذي يمنح الجمعية العامة طريقة للتعامل مع الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين عندما يفشل مجلس الأمن في القيام بذلك.
- يجب أن تتخذ القرارات المتعلقة بإدخال المساعدات الإنسانية عن طريق الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا تخضع لسلطة مجلس الأمن الذي يتم من خلاله تسييس هذه المساعدات نظرا للتحكم بها من قبل الدول دائمي العضوية ممن يمتلكون حق النقض الفيتو.

إلي مجلس الأمن

- ضرورة إجراء تعديل على وجه السرعة فيما يتعلق باستخدام حق النقض الفيتو لاسيما فيما يتعلق بالجرائم الجسمية ضد الإنسانية وضرورة إيجاد آلية تمنع الدول من استخدام الفيتو في الجرائم التي تنطوي على انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان.